

الدلالة النحوية في أحاديث الأربعين النووية

the grammatical significance in Al-Ahadith of the forty Al-Nawawi

~~س~~ سامان نادر حمد

Saman.hamad@soran.edu.iq

جامعة سوران/ العراق

تاريخ النشر: 2023/01/10

تاریخ القبول: 2022/12/11

تاریخ الاستلام: 2022/09/01

ABSTRACT:

مَلِكُ خِصْلِ الْبَيْتِ

This research aims to study the grammatical elements within the structure and highlight their significance in the hadiths of the Forty Nawawi under the title (the grammatical significance in Al-Ahadith of the forty Al-Nawawi).

There is no doubt that you have a grammatical element within the structure with its own significance, which differs from the significance of another element within the same structure, as each expression must have a meaning, and two different expressions cannot lead to the same meaning. Hence, through this research, we will try to focus on the grammatical connotations mentioned in the Nawawi Forty under three topics, as follows.

Keywords: structural elements, grammatical significance, prepositions, predicates, premises, forty hadiths of al-Nawawi.

يهدف هذا البحث إلى دراسة العناصر النحوية داخل التركيب وإبراز دلالتها في أحاديث الأربعين النووية تحت عنوان (الدلالة النحوية في أحاديث الأربعين النووية)، ونقصد بالدلالة النحوية الدلالة المُستَمَدّة من العناصر النحوية من خلال علاقة بعضها ببعض داخل تركيب منظم نحويًا. ولا ريب في أن لك عنصر نحوي داخل التركيب دلالته الخاصة التي تختلف عن دلالة عنصر آخر داخل التركيب نفسه، إذ لا بد أن يكون لكل تعبير معنى، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحدًا، فالأوجه التعبيرية المتعددة، إنما هي صور لأوجه معنوية متعددة.

ومن هنا ومن خلال هذا البحث سنحاول التّركيز على الدلالات التّحويّة الواردة في الأربعين النوويّة تحت ثلاثة مباحث، كما يأتي.

الكلمات المفتاحية: العناصر التركيبية، الدلالة النحوية، المرفوعات، المنصوبات، المبنيات، الأربعون النووية.

مجلة لغة - كلام / مختبر اللغة والتواصل / جامعة غليزان (الجزائر)

مقدمة:

الحمد لله الذي أتبع الكتاب بالسنة، وشقّ القرآن بالحديث رحمة بالمؤمنين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه الطيّبين الطاهرين.

مما لا ريب فيه أنّ علاقة النحو بالدلالة قديمة قدم النحو نفسه، وقد ارتبط كل واحد منهما بالآخر بأقوى الأسباب ولا يمكن الفصل بينهما، فالنحو "نظامٌ من المعاني والعلاقات التي تتحكم في معنى الجملة العربية، لأنّه علم يُراقب الوظيفة التي تشغلها الكلمة في التركيب، أ هي: فاعل، أم مفعول، أم مبتدأ، أم خبر... فالعنصر النحوي يساعد على فهم وظيفة كل كلمة في التركيب؛ لأنّه يهتم بدراسة العلاقات المطردة بين الكلمات في الجملة والوصول إلى معناها ودلالاتها" (تمام حسن، 2006م: 35)، فالوصف النحوي وصف للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة ببعضها ببعض، وهذه العلاقات مستمدة من أمرين، أحدهما: لغوي يحكم وضع الكلمات بطريقة معينة والآخر عقلي وهو المفهوم المرتب على الوضع السابق من حيث ارتباط كل تركيبية بدلالة وضعية معينة.¹

وعلى الرغم من أنّ تعريف الدلالة هي: "كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول"²، سواء أ كان هذا الشيء كلمة مفردة أو تركيباً، إلا أنّ الحق أنّ التركيب هو أهمّ وسائل إنتاج الدلالة، فلا دلالة في نظام اللغة بلا تركيب؛ لأنّ الألفاظ المفردة لا يمكن أن تُحقّق الوظيفة الأساسية للغة، ألا وهي التعبير عن مكوّنات الفكر، ولا يكون هذا إلا بترتيب تلك الألفاظ ترتيباً معيناً في ضمن تركيبٍ يؤلّف فيه المتكلم بين الألفاظ على وفق المعاني وحسبما تقتضيه الدلالة، إذ "ليس الغرض بنظم الكلام أن توالى ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالته، وتلاقى معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل".³

وعلى هذا قد عرّف الباحثون الدلالة النحوية بأنّها: "الدلالة التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كل منها موقعاً في الجملة وحسب قوانين اللغة"⁴، أو هي: "الدلالة التي تكتسبها الجملة أو الجمل عن طريق القواعد النحوية القاضية بترتيب الألفاظ وفق ترتيب المعنى المراد"⁵، ويمكن أن نقول في تعريفها: هي الدلالة المستمدّة من العناصر النحوية من خلال علاقة بعضها ببعض داخل تركيب منظم نحوياً.

ولا ريب في أنّ لك عنصر نحوي داخل التركيب دلالاته الخاصة التي تختلف عن دلالة عنصر آخر داخل التركيب نفسه، كما أنّ لكل وجه نحوي دلالاته، فالأوجه النحوية ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وإن جواز أكثر من وجه تعبير ليس معناه أنّ هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وإن لك الحق أنّ تستعمل أيها تشاء كما تشاء وإنما لكل وجه دلالاته فإذا أردت معنى ما لزمك إن تستعمل التعبير الذي يؤديه، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان

معنى واحداً... ولا بد أن يكون لكل تعبير معنى، إذ كل عدول من تعبير إلى تعبير، لابد أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى، بالأوجه التعبيرية المتعددة، إنما هي صور لأوجه معنوية متعددة⁶.

فقولك: (زيدٌ منطلقٌ) يختلف -مثلاً- عن (زيدٌ المنطلقُ)، بما أن لعنصر (الألف واللام) في (المنطلق) وظيفة تجعل من التركيب أن يختلف عن تركيب ورد فيه (منطلق) نكرة، كما أن نحو قولك: (ما جاءني من رجل)، يختلف عن: (ما جاءني رجل)، إذ إن الأول: لا تحتل إلا نفي الجنس، والثانية: تحتل نفي الجنس ونفي الوحدة، أي ما جاءني رجل واحد بل أكثر، فتبين من خلال التركيبين أن لعنصر (من) وظيفة تعطي النص خصوصيته وتجعله أن ينفرد بمعنى خاص به⁷.

إذن يمكننا القول: إن لكل عنصر نحوي داخل التركيب دلالة خاصة به، تثير التركيب وتجعله أن يختلف عن تركيب آخر، إذ إن للتركيب النحوية وعناصرها الموجودة فيها دلائل عدة تكشف لنا ما يتضمنه النص البليغ من الدقائق واللطائف والأسرار اللغوية، مما يؤدي إلى النظم الدقيق، كما قال الجرجاني (ت 471هـ): "اعلم أن ليس (النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو)، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها"⁸.

ومن هنا ومن خلال هذا البحث سنحاول التركيز على الدلالات النحوية الواردة في الأربعين النووية تحت ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول: نركز على دلالة المرفوعات، وفي المبحث الثاني: نحاول أن نسلط الضوء على دلالة المنصوبات، وأما في المبحث الثالث والأخير: فنركز على دلالة المبنيات الواردة في الحديث الشريف، كالآتي:

المبحث الأول: دلالة المرفوعات:

1- دلالة ذكر المبتدأ بعد فاء الجزاء:

يعد حذف المبتدأ ركناً أساسياً في تركيب الجملة العربية، ويذهب النحاة إلى أن المبتدأ يحذف وجوباً وجوازاً، كما يقول أبو عمر بن الحاجب (ت 646هـ) "قد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً، كقول المستمل: (الهلل، والله)، والخبر جوازاً نحو: (خرجت فإذا السبع)، ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره، نحو: (لولا عليّ لهلك عمر)، و(ضربي زيداً قائماً)، و(كل رجلٍ وضعته)، و(لعمرك لأفعلن كذا)"⁹.

ولابد لحذفه من قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق به¹⁰، يقول سيبويه في ذلك: "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: (عبد الله وربي) كأنك قلت: (ذاك عبد الله)، أو (هذا عبد الله)، أو سمعت صوتاً، فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: (زيد وربي)، أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً فقلت: زيد، أو المسك، أو ذقت طعاماً فقلت: العسل"¹¹.

ومن المواضع التي يحذف فيها المبتدأ جوازاً بعد (فاء الجزاء) وهو جائز وشائع في اللغة، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "إن تأتني فأكرمك، أي: فأنا أكرمك، فلا بدّ من رفع (فأكرمك) إذا سكت عليه؛ لأنّه جواب وإنّما ارتفع لأنّه مبني على مبتدأ"¹²، ويقول ابن مالك (ت672هـ): "ومن القرائن المُحَسِّنَةُ لحذف المبتدأ وجود فاء الجزاء داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ، كقوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا} [فصلت: 46]، أي: فصلاحه لنفسه، وإساءته عليها، فحذف المبتدأ لهذه القرائن وأشباهها جائز"¹³.

وبما أنّ لكل تعبير معنى يختلف عن التعبير الآخر فلا بدّ أن يكون هناك فرق دلالي بين ذكر المبتدأ وحذفه بعد فاء الجزاء وقد يلجأ المتكلم إلى ذكر المبتدأ أو حذفه لنكتة دلالية وأثر بلاغي لا يمكن الوصول إليها دونه، ومن ذلك ما وقع في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ))¹⁴.

فقوله صلى الله عليه وسلم: "(من أحدث في أمرنا هذا) الإحداث في أمر النبي، صلى الله عليه وسلم، هو اختراع شيء في دينه بما ليس فيه، ممّا لا يوجد في الكتاب والسنة، قوله: (فهو رد) أي: مردود، ومن باب إطلاق المصدر على اسم المفعول، كما يُقال: هذا خلق الله، أي: مخلوقه، وهذا نسج فلان، أي: منسوجه، وحاصل مغناه: أنه باطل غير معتد به"¹⁵.

نجد أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد ذكر المبتدأ بعد فاء الجزاء بقوله (فهو رد) فالضمير يعرب مبتدأ و(رد) خبره، وكان يستطيع الرسول أن يقول: (من أحدث في أمرنا هذا فرداً) لأنّ حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء جائز، إلا أنه استخدم هذا التعبير وفضّله على التعبير بالحذف لزيادة التأكيد والمبالغة في الأمر وليشمل المردودية والمطرودية الشخص الذي يقوم بالعمل، لأنّه لو قال (رد) لرجع المردودية إلى العمل فقط، يقول الطيبي: "في وصف الأمر بـ ((هذا)) إشارة إلى أن أمر الإسلام كمل واشتهر، وشاع وظهر ظهور المحسوس، بحيث لا يخفى على كل ذي بصيرة وبصيرة، ... فمن رام الزيادة عليه حاول أمراً غير مرضي؛ لأنه من قصور فهمه رآه ناقصاً، فعلى هذا يناسب أن يقال: قوله: ((فهو)) راجع إلى ((من)) أي من ابتغى الزيادة على الكمال فهو ناقص مطرود"¹⁶.

وورد في (مشكاة المصابيح) قوله صلى الله عليه وسلم (فهو رد) "المراد أن ذلك الأمر واجب الرد، يجب على الناس رده، ولا يجوز لأحد اتباعه والتقليد فيه، وقيل: يحتمل أن ضمير "فهو" لمن، أي فذلك الشخص مردود مطرود"¹⁷.

إذاً، فلذكر المبتدأ في هذا التركيب الاسمي دلالة المبالغة ومشاركة الفاعل والقائم بالعمل في العمل وإن ورد التركيب بحذف المبتدأ لما احتتمل هذا المعنى وهذا يدلّ على بلاغة الرسول وبيان كلامه الشريف.

2- دلالة ورود الخبر معرفة:

الأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة؛ لأنَّ المبتدأ هو المحكوم عليه في الجملة والخبر هو الحكم، لذلك لا بدَّ من تعيينه أو تخصيصه بمسوّغ؛ لأنَّ الحكم على المجهول لا يفيد لتحير السّامع فيه، فينفر عن الإصغاء لحكمه المذكور بعده كما أنّه إذا سبق معرفة بمعرفة توهم كونها موصوفاً وصفة، فإنَّ نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، يقول رضي الدين الاستراباذي (ت 686هـ) في ذلك: "ثم اعلم أنّ الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ، لأنَّ الأصل كون المسند إليه معلوماً، وكذا الأصل تنكير الخبر، لأنّه مسند، فشابه الفعل، والفعل خال من التعريف والتنكير"¹⁸، ولكن قد يأتي المبتدأ والخبر في التّركيب البليغ معرفتين، وذلك لإفادة ولفتة بيانية، يقول السّكاكي (ت 626هـ): "وإذا قلت: (زيد المنطلق)، قلته لمن يطلب أن يعرف حكماً لزيد، إمّا باعتبار تعريف العهد، إن كان المنطلق عنده معهوداً، وإمّا باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها، وإذا قلت: (المنطلق زيد)، قلته للمتخصّص في ذهنه المنطلق بأحد الاعتبارين، وهو طالب لتعيينه في الخارج"¹⁹.

ويوضح ذلك الفرق الجرجاني (ت 471هـ) بشكل أدق، بقوله: "اعلم أنك إذا قلت: (زيد منطلق)، كان كلامك مع مَنْ لم يعلم أنّ انطلافاً كان، لا مِنْ زَيْد، ولا مِنْ عَمْرٍو، فأنت تُفيد ذلك ابتداءً، وإذا قلت: (زيد المنطلق) كان كلامك مع مَنْ عَرَفَ أنّ انطلافاً كان، إمّا مِنْ زَيْد، وإمّا مِنْ عَمْرٍو، فأنت تُعلّمه أنه كان مِنْ زَيْدٍ دون غيره، والنّكتة أنك تُثبِتُ في الأول الذي هو قولك: (زيد منطلق) فعلاً لم يَعْلَم السامع من أصله أنه كان، وتُثبِتُ في الثاني الذي هو (زيد المنطلق) فعلاً قد عَلِم السامع أنه كان، ولكنّه لم يَعْلَم لَزَيْدٍ، فأفدته ذلك، فقد وافق الأول في المعنى الذي له كان الخبر خبراً، وهو إثبات المعنى للشيء، وليس يقدح في ذلك أنك كنت قد علمت أنّ انطلافاً كان من أحدِ الرجلين، لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان مِنْ زَيْدٍ دون عمرو، وكان حالك في الحاجة إلى من يُثبته لزيد، كحالك إذا لم تعلم أنه كان مِنْ أصله"²⁰.

فالأمري يتوقف على معرفة المخاطب، أو عدم معرفته بالمبتدأ الذي يسند إليه الوصف، فإذا عرف المخاطب الوصف ولكن استشكل عليه من وصف بالإنطلاق أ زيد أم عمرو؟ أوتي بالوصف معرفة، أمّا في الإخبار العادي الذي يريد المتكلم أن يبلغ المخاطب أنّ هناك انطلافاً من (زيد) جاء بالوصف نكرة على النّمط المعتاد من الجملة الإخبارية البسيطة، وعلى هذا المعنى جاء الخبر معرفة في قول الرسول صلى الله عليه وسلم فعن تميم الدّاري أنّ النّبي عليه الصّلاة والسّلام قال: (الدّين النّصيحة. قلنا: لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسله ولأئمة المسلمين وعامتهم)²¹.

أراد الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله (الدّين النّصيحة) أن يبين لنا بواسطة كلمة واحدة كل ما يتعلق بالدين، فالنصيحة "كلمة جامعة يعبر بها عن جملة هي إرادة الخير، وليس يمكن أن يعبر عن هذا المعنى بكلمة وجيزة تحصرها وتجمع معناها غيرها، كما قالوا في (الفلاح): ليس في كلامهم

كلمة أجمع لخير الدنيا والآخرة منه"²² ، وقد جعل الرسول صلى الله عليه وسلم الدين كله النصيحة لأن النصيحة تجمع الدين كله بواجباته ومستحباته، والنصيحة لله تعني الإيمان به وأن يكون عبداً خالصاً له في عبوديته عملاً، واعتقاداً ولرسوله أن يكون مؤمناً به خالصاً معظماً وموقراً له مطيعاً لا عن خيانة.

ونجد في النصّ ورود الخبر معرفة، ف(الدين): مبتدأ و(النصيحة) خبر معرّف، وهما في محل المفعول به لقول السابق، وهذا التركيب قد ورد على سبيل الحصر، لأن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين يستفاد ذلك منهما، فبيّن الرسول صلى الله عليه وسلم بتعريف الخبر بأن الدين كله النصيحة، فحصر الدين في النصيحة بواسطة الألف واللام الذي يعدّ من طرق القصر، وكان يستطيع الرسول صلى الله عليه وسلم أن يأتي بالخبر نكرة على النمط الأصلي لتركيب الجملة الاسمية إلا أنه أراد المبالغة في الوصف والتّصوير، وهناك من يرى أنّ تعريف الخبر قد ورد على سبيل المبالغة ويقصد ب(الدين النصيحة) معظم الدين وجُلّ الدين النصيحة، وهذا على أخذ نظائره، كقوله: (الدعاء هو العبادة) و(الحج العرفة) وأشبه ذلك، يقول ابن حجر العسقلاني: "قَوْلُهُ الدِّينُ النَّصِيحَةُ يُخْتَمَلُ أَنْ يُخْمَلَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ أَيْ مُعْظَمُ الدِّينِ النَّصِيحَةُ كَمَا قِيلَ فِي حَدِيثِ الْحَجِّ عَرَفَةُ وَيُخْتَمَلُ أَنْ يُخْمَلَ عَلَى ظَاهِرِهِ لِأَنَّ كُلَّ عَمَلٍ لَمْ يُرَدْ بِهِ عَامِلُهُ الْإِخْلَاصَ فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ"²³.

إذاً يمكننا القول: إنّ لأداة التعريف (أل) دلائل ووظائف أخرى غير التعريف كالقصر والمبالغة، فدلالة العريف في (النصيحة) مثلاً إمّا قصر الصّفة بجعل الدين كله النصيحة على أنّ كل عمل دون الإخلاص ليس من الدين، أو المبالغة في الأمر على أنّ النصيحة أفضل الدّين وأكملها، كما يُقال: المأل الإبل.

3- دلالة تعدد الخبر:

المقصود بالتّعدد أن يكون هناك في النمط التركيبي الواحد وظيفة نحوية متكرّرة بأشكال لغوية مختلفة، مثل: تعدّد الخبر والنعت والحال، إذ يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران فصاعداً؛ كما قد يكون له أوصافٌ متعدّدة، يقول سيبويه في باب سمّاه (ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة): "وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب، وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين: فوجهٌ أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق، والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلّو حامض، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين"²⁴، كأنك قلت: (هذا مُزّ)، فالخبر وإن كان متعدّداً من جهة اللفظ، فهو غير متعدّد من جهة المعنى؛ لأنّ المراد أنه جامع للطعمين، وهو خبرٌ واحدٌ، وتقول: (هذا قائم قاعدٌ) على معنَى: إنّه راكم²⁵، وهذا ما عليه الجمهور بخلاف من لا يجيز تعدّده، فيجعل الأول خبراً والباقى صفة له أو يجعله خبراً مُبتدأ مُقدّر²⁶.

وهذه الأخبار -كما ذكرها النحاة- قد تأتي متعاطفة وجوباً وذلك إذا كان المخبر عنهم متعددين، كأن تقول: (بنوك كاتب وصائغ وفقهه)، أي: بعضهم كاتب، وبعضهم صائغ، وبعضهم فقيه، ومن هنا يعرب الخبر باسم المعطوف ولا خلاف في ذلك، وقد تأتي الأخبار غير متعاطفة وجوباً، أي: يجب ترك العطف، وذلك إذا تعدد الخبر في اللفظ دون المعنى، كقولهم (الرمان حلو حامض)، بمعنى مز، وزيد أعسر أيسر بمعنى أضبط، وإنما هما خبر واحد، لأن الإفادة لا تحصل إلا بالمجموع، وهناك من الأخبار يجوز فيها العطف وتركه، نحو: زيد كريمٌ شجاعٌ، وزيد كريمٌ وشجاعٌ²⁷، إلا أن التعبيرين لا يمكن أن يكونا على معنى واحد، فلا بد في الكلام البليغ من سبب وفرق دلالي بين التعبيرين يدعو إلى ترجيح أحد التعبيرين على الآخر، لذلك نجد في النصوص البليغة ورود ذكر العطف مرة وتركه مرة أخرى لما لها من لمسة بيانية وأثر بلاغي يقتضيها المقام.

ومن ذلك ما ورد في متن الحديث الشريف فيما روي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: حدثنا رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: ((إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَاقِبَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: يَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ. فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا))²⁸.

إنَّ في هذا الحديث: إثبات القدر، وأنَّ جميع ما في الكون من نفع أو ضرر بقضاء وقدر، وفيه أيضاً إيماء إلى عدم الاغترار بصور الأعمال، لأن الأعمال بالخواتيم.

ونجد أنه قد ورد في النصِّ تعدد الخبر لمبتدأ واحد، وذلك في قول ابن مسعود رضي الله عنه: (وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ) ويقصد به: "الصَّادِقُ فِي قَوْلِهِ وَفِيمَا يَأْتِيهِ مِنَ الْوَحْيِ، وَالْمَصْدُوقُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَدَقَهُ فِي وَعْدِهِ. وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: الْمَصْدُوقُ أَيُّ: مِنْ جِهَةِ جَبْرِيلَ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ"²⁹، فإنَّ عبارتي: (الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ) تعربان خبراً للضمير (هو)، لنكتة بلاغية ودلالية لا يمكن الحصول عليها إلا بواسطة هذا النمط التركيبي، إذ إنَّ هذا النمط أكثر ايجازاً، وأوقع في النفوس قياساً بالنمط التركيبي المكرر للمبتدأ قبل كلِّ خبر، كما أنَّ ابن مسعود رضي الله عنه كان يستطيع أن يأتي بحرف عطف، فيقول: (الصَّادِقُ وَالْمَصْدُوقُ)، إلا أنَّ تعدد الخبر هنا أكثر بلاغةً من استخدام العطف، وذلك لأنَّ الخبر ركنٌ أساسيٌّ في الجملة، فالإخبار بأنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم صادق لا يقلُّ أهمية عن الإخبار بأنَّه مصدوق، ولو جاء بالعطف في هذا الأداء التعبيري لاحتتمل أن يكون الخبر الأول أكثر أهمية من الخبر الثاني الذي ربط بالأول بواسطة حرف العطف، يقول السيوطي: "إِذَا تَكَرَّرَتِ التُّعَوُّتُ لِوَاحِدٍ فَأَلْحَسُنْ إِنَّ تَبَاعَدَ مَعْنَى الصِّفَاتِ الْعُطْفُ نَحْوُ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ...﴾ {سورة

الحديد: 3} وَإِلَّا تَرَكَهُ نَحْوُ: ﴿وَلَا تُطْعِ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ (10) هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ (11) مَنَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ (12) عَتَلٍ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ (13) ﴿ {سورة القلم: 10-13} ³⁰

ومن هنا يمكن القول: إنَّ لتعدد الخبر دلالة الإيجاز والاختصار والعناية والاهتمام، إذ يتضح به إمكان إسناد أكثر من حدث، أو صفة إلى المسند إليه في إخبار موجز مفيد، بدلاً عن تكرار المبتدأ قبل الأخبار، كما إنَّ تعدد الخبر فيه قوة للمسند إليه تزيده أهمية وعناية.

4- دلالة ورود الخبر مفرداً وجملة:

الأصل في الخبر أن يأتي مفرداً، وقد يكون جملة سواء كانت اسمية أم فعلية شأنه شأن النعت والحال، يقول ابن مالك (ت672هـ): "المفرد هو الأصل في الخبر والحال والنعت، والجملة الواقعة خبراً أو حالاً أو نعتاً نائبة عن المفرد، ومؤولة به" ³¹.

إذاً، ينقسم الخبر على مفرد وجملة، والجملة إما فعلية أو اسمية ولكلٍ منها دلالتها الخاصة ووظيفتها التي تميّزها عن غيرها وهذا ما أشار إليه العلماء، فالخبر إذا كان اسماً مفرداً أو جملة اسمية دلّ على الثبوت وإذا كان فعلاً دلّ على التّجدد ³²، يقول الدكتور فاضل السامرائي: "الجملة لا تدلّ على حدوث أو ثبوت، ولكن الذي يدلّ على الحدوث أو الثبوت ما فيها من اسم وفعل... فالجملتان (يحفظ محمد) و (محمد يحفظ) كلتاها تدلّان على الحدوث، إلا أنّه قدم الاسم في الجملة الثانية لغرض من أغراض التقديم كالاختصاص أو إزالة شك أو نحو ذلك" (2009م: 162)، وعلى هذا، ومما لا شكّ فيه أنّ ورود الخبر اسماً مفرداً يختلف دلاليّاً عن ورود جملة سواء كانت اسمية أم فعلية، ولا يلجأ المتكلم إلى التنوع في استخدام الخبر إلا لنكتة بلاغية وأثر دلالي يثري بها نصه وكلامه، ومن ذلك تنوّع الرسول صلى الله عليه وسلم في استخدام الجملة للخبر الواقع في قوله: ((لقد سألت عن عظيم، وإنّه ليسيرٌ على مَنْ يسره الله عليه: تعبُدُ الله ولا تشركُ به شيئاً، وتقيمُ الصَّلَاةَ، وتؤتي الزكاةَ، وتصومُ رمضانَ، وتحجُّ البيتَ)، ثم قال: ألا أدلُّك على أبواب الخير؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ، والصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كما يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وصلاةُ الرجلِ في جوفِ الليل...)) ³³.

إذ نجد في الحديث الشريف وتحديدًا في قوله: (الصَّوْمُ جُنَّةٌ، والصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ) قد ورد الخبر مرتين، فقوله صلى الله عليه وسلم: (جُنَّةٌ) وقع خبراً لـ(الصوم)، كما أنّ قوله: (تطفئ) جملة فعلية مبني في محلّ رفع خبر لـ(الصدقة)، وما يلفت النّظر هنا أنّ الخبر ورد مرةً اسماً مفرداً، ومرةً ورد جملة فعلية، وكما أشرنا من قبل أنّ وظيفة اسم المفرد تختلف عن وظيفة الجملة، فإنّ الاسم يدلّ على الثبوت، والفعل يدلّ على تجدد الوصف وحدثه مرة بعد مرة، أو في زمن دون زمن آخر، فوظيفة اسم المفرد (جُنَّةٌ) في هذا النّمط التركيبي هي إفادة المخاطب أن أمر الصوم ثابت ومستقر فهو جنة ومانع للرجل عن الأكل والشرب وقضاء الشهوة والشتم والغيبة والكذب والبهتان، وأمّا

الصدقة ففيها مداومة الأمر، إذ إنه كلما يقع الرجل في الخطيئة والإثم تطفئها الصدقة وتمحوها شأنها شأن الماء التي تطفئ النار حال اتقادها، لذلك نجد الرسول صلى الله عليه وسلم لم يأت في التركيب الثاني بالخبر على صيغة اسم المفرد، لأنّ اطفاء الصدقة ومحو الخطيئة أمرٌ يتجدد كلما تصدّق الرجل، ففي الصّفة الدّوام والتّجدّد.

5- دلالة العطف المقطوع:

تعدّ ظاهرة القطع من الظواهر الواردة في اللغة العربية وهي شائعة وكثيرة، ويعنى بها مغايرة العطف للمعطوف في الإعراب، وذلك بأن يكون المعطوف مرفوعاً وعطفه منصوباً، وقد يكون المعطوف منصوباً، وعطفه مرفوعاً، وقد يكون المعطوف مجروراً فيكون عطفه مرفوعاً، أو منصوباً شأنه شأن النعت³⁴.

ويقع القطع في النعت كثيراً، وقد يقع أيضاً في العطف لأنّ الأصل فيه النعت، يقول عباس حسن: "الصحيح جواز (القطع) في المعطوف عطف نسق ... وهو كثير في المعطوفات المتعددة التي كانت في أصلها نعوتاً، ثم فصل بينها بحرف العطف؛ فصارت معطوفات بعد أن كانت نعوتاً، وحجة القائلين بصحته وقوعه في أفصح الكلام. ومن الأمثلة كلمة: (الصابرين) من قوله تعالى في سورة البقرة: {لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ، وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ} [البقرة: 177]، فقد نصبت كلمة: (الصابرين) بسبب (القطع) ولو كانت معطوفة لرفعت كسائر المعطوفات المرفوعة التي قبلها"³⁵.

وقد وقع هذا أيضاً في كلام أفصح بشر صلى الله عليه وسلم في متن قوله: ((ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ يَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ))³⁶.

فقوله p: (وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ)، خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو شقيٌّ أو سعيدٌ، وكان من حق الظاهر أن يقال: تكتب سعادته، وشقاوته، فعدل إما حكاية لصورة ما يكتبه، لأنه يكتب شقي أو سعيد، أو التقدير: أنه شقي أو سعيد، أي: يعلم للملك أن المقضي في الأزل هكذا، حتى يكتب على جبهته مثلاً، ثم التريديد في الحكاية لا في المحكي، وإنما جاءت الحكاية على لفظ التريديد نظراً إلى التوزيع والتقسيم على آحاد المولود، فمنهم شقي وسعيد³⁷.

أما العيني (ت855هـ)، فيرى بأن المبتدأ في هذه الجملة ليس محذوفاً فقال: "قوله p: ((وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ))، قال بعضهم: هو بالرفع خبر مبتدأ محذوف، قلت: ليس كذلك؛ لأنّه معطوف على ما قبله الذي هو بدل عن أربع فيكون مجروراً؛ لأنّ تقدير قوله p: ((وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ))، كلمة تتعلق برزقه،

وكلمة تتعلق بأجله، وكلمة تتعلق بسعادته، أو شقاوته، وكان من حقّ الظاهر أن يقال: يكتب سعادته، وشقاوته، فعدل عن ذلك؛ حكاية بصورة ما يكتبه، وهو أنّه يكتب رزقه، وأجله، وشقي، أو سعيد³⁸.

وأياً كان الإعراب الظاهر في النصّ أنّه قد استعمل القطع في التركيب لاداء معنى لا يتمّ بالاتباع كما أنّ العدل من الاتباع إلى القطع يلفت نظر السامع ويثير انتباهه، وذلك "لأنّ الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نهت الذهن وحركته إلى شيء غير معتاد، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق، يثير انتباهك ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه"³⁹.

جاء في (حاشية يس على التصريح): "قال السعد في حواشي الكشف: فإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم؟ قلت: إن في الافتنان لمخالفة الاعراب وغير المؤلف زيادة تنبيه، وإيقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فإنه أدل دليل على الاهتمام"⁴⁰.

ومن هنا يمكننا القول: إنّهُ على الرغم من أنّ العطف المقطوع ورد في النصّ نظراً إلى التوزيع والتقسيم على أحاد المولود أ هو شقي أو سعيد، إلّا أنّه قد أعطى التركيب أثراً بلاغياً ووظيفةً دلاليةً تقلق الفكر به فتوقظ المتلقي وتنبيهه، تجعله يكون على استعداد ليبحث بشيء من التفحص على ما يطرح له لإبراز مكانته.

المبحث الثاني: دلالة المنصوبات:

1- دلالة التنوع في استعمال الحال:

الحال وصف أو ما قام مقامه، فضلة مسوق لبيان الهيئة، أو للتوكيد، والأصل فيه أن يأتي مفرداً، وقد يكون جملة سواء كانت اسمية أم فعلية شأنه شأن الخبر والنعت، ولذلك ثلاثة شروط: أحدها: أن تكون جملةً خبريةً، لا طلبيةً ولا تعجبيةً، والثاني: أن تكون غير مُصدّرةً بعلامة استقبالي، والثالث: أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال، والرابط إمّا الضمير وحده، وإمّا الواو فقط، أو الواو والضمير معاً، كقوله تعالى: {خرجوا من ديارهم وهم ألوف}⁴¹.

ولا شك فيه أنّ ورود الحال في النصّ مفرداً يختلف دلالياً عن ورود جملة، وكذلك ورود جملة اسمية يختلف عن ورود جملة فعلية، إذ إنّ لكلّ من الجملة الاسمية والفعلية دلالتها الخاصة ووظيفتها التي تميّزها عن غيرها وهذا ما أشار إليه العلماء، فالجملة الاسمية تدلّ على الثبوت والاستقرار، والجملة الفعلية تدلّ على التجدد والاستمرار.⁴²

إذاً، لكل تركيب في النصوص دلالة خاصة تختلف عن دلالة تركيب آخر داخل النص نفسه، وهذا ما يجعل المتكلمين التنوع في التراكييب لأداء الكلام والتعبير عما يريدون الإفصاح عنه بأدق

العبارات، ومن ذلك ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم في بيان حال عدم قبول الدعاء بسبب المطعم الحرام والملبس الحرام والتغذية بالحرام، إذ تنوع في استعمال الجملة الحالية، وذلك فيما روي عن أبي هريرة: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ)). وَقَالَ: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَارِبِّ، يَارِبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لَهُ))⁴³.

ففي الحديث الشريف -كما قلنا- بيان لحال عدم قبول الدعاء بسبب المطعم الحرام والملبس الحرام والتغذية بالحرام، ووظفت هذه العناصر التركيبية الثلاثة (مطعمه وملبسه وغذيه) على الحالية لبيان ملابستها بوقت الدعاء، على معنى يرفع يديه إلى السماء لدعاء ربه وحاله أن مطعمه وملبسه وتغذيته حرام، وما هو ملفت للنظر أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد تنوع في صيغ الحال بورود (مطعمه وملبسه) على الجملة الاسمية، وورود (غذيه) على الجملة الفعلية الماضية بتقدير (قد) التي تقر به من الحالية من حيث زمان الملابس لحدث الدعاء، فإن التركيبين الأولين يدلان على ثبوتية المطعم والملبس لصحاب الدعاء، بحيث نشأ وكبر عليهما بالحرام، ثم عدل صلى الله عليه وسلم في التركيب الثالث إلى استعمال الجملة الفعلية الماضية التي تدلّ على بيان حال أول نشوء الداعي في الصغر وهو تغذيته بالحرام، فتكون التغذية بالحرام ملابسة معه منذ صغره، حتى يكون الحرام ثابتاً معه عند كبره أيضاً، ويستشف ذلك من استعمال الجملة الاسمية، يقول الطيبي: "ذكر قوله: (وغذى بالحرام) بعد قوله: (ومطعمه حرام) إمّا لأنّه لا يلزم من كون المطعم حراماً التغذية به، وإما تنبيهاً به على استواء حاله، أعني كونه منفقاً في حال كبره، ومنفقاً عليه في حال صغره في وصول الحرام إلى باطنه، فأشار بقوله: (ومطعمه حرام) إلى حال كبره، وبقوله: (وغذى بالحرام) إلى حال صغره، وهذا دال على أن لا ترتيب في الواو، وذهب المظهر إلى الوجه الثاني: أقول: ولعل العكس أولى؛ لأن قوله: (وغذى) وقع حالاً، وهو فعل ماضٍ؛ فلا بد من تقدير (قد) ليقرب التعدية إلى قول المقدر في (يا رب) كما سبق، وكذا قوله: (ومطعمه وملبسه) حالان منه، وهما جملتان اسميتان تدلان على الثبوت والاستمرار، كأنه قيل: يقول: يارب! وقد قرب قوله ذاك بتغذيته بالحرام، وكذا حاله أنه دائم الطعم والملبس من الحرام، وخص من الأزمنة المستمرة زمان حال الدعاء"⁴⁴.

فالتنوع في استعمال الجملة الاسمية والفعلية وتقديم بعضها على الأخرى في قوله صلى الله عليه وسلم أدى إلى امتداد الملابس منذ نشأة الإنسان إلى كبره، فدلالة الجملة الاسمية الواقعة حالاً في هذا التركيب ثبوت الحدث والتحقق ودلالة الجملة الفعلية استمرارية الحدث وتوكيده وملابسة الفاعل منذ نشأة الأولى، وهذا ممّا لا شك فيه يدلّ على بلاغة قوله صلى الله عليه وسلم وفصاحة لسانه.

المبحث الثالث: دلالة المبنيات:

1- دلالة اسم فعل الأمر:

أسماء الأفعال هي ألفاظ أو كلمات تؤدي معاني الأفعال، أي: تقوم مقامها، غير متصرفة تصرفها، ولا تصرف الأسماء، وحكمها -غالباً- في التعدي وال لزوم والإظهار والإضمار حكم الأفعال إلا أنها لا تقبل علامته، ولا تأتي على صيغته فسميت بأسماء الأفعال⁴⁵، يقول ابن يعيش (ت 643هـ): "اعلم أن معنى قول النحويين: (أسماء الأفعال) المراد به أنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال، كما تدل الأسماء على مسمياتها، فقولنا: (بُعْد) دال على ما تحته من المعنى، وهو خلاف القرب، وقولك: (هَيْهَات) اسم للفظ (بُعْد) دال عليه، وكذلك سائرهما"⁴⁶.

وهي عند جمهور النحاة أسماء لأن قسماً منها يقبل بعض علاماته، كالتنوين والألف واللام، وذلك نحو: (صه وأفّ والنجاءك) وليست هي عند النحاة (بمنزلة بين الأسماء والأفعال)، أي: قسماً رابعاً من أقسام الكلام، ولذلك سموها بأسماء الأفعال (فاضل السامرائي، 2000م: 34/4)، يقول سيبويه: "واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل، لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك لأنها أسماء" (1966م: 242/1)، ويبدو أن الذي حمل النحاة على القول بأن هذه الكلمات أسماء لا أفعال مع تأديتها معاني الأفعال هو: "أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً"⁴⁷.

وأما فائدة هذه الأسماء والغرض من استخدامها فقد أشار إليها النحاة وهي الإيجاز والاختصار والمبالغة والتوكيد (صه) أكد وأبلغ في الزجر من (اسكت)، و (مه) أكد وأبلغ من (اكفف)، وذلك لأنه يراد بها الحدث المجرد ولا تتصل بالضمائر صاحبة الحدث، فلا يقال صه ولاصهوا⁴⁸، ويؤكد ابن يعيش (ت 643هـ) ذلك بقوله: "والغرض منها الإيجاز والاختصار، ونوع من المبالغة، ولولا ذلك، لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها، أولى بموضعها، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة، والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة، ألا ترى أنك تقول في الأمر للواحد: (صه يا زيد)، وفي الاثنين: (صه يا زيدان)، وفي الجماعة: (صه يا زيدون)، ... ولو جئت بمسمى هذه اللفظة، وهو (اسكت)، و(اسكتا) للاثنين، و(اسكتوا) للجماعة... فتزكهم إظهار علامة التانيث والتثنية والجمع مع أن في كل واحد من هذه الأسماء ضميراً للمأمور، والمنهي بحكم مشابهة الفعل، ونيايته عنه دليل على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار، وأما المبالغة، فإن قولنا: (صه) أبلغ في المعنى من (اسكت)، وكذلك البواقي"⁴⁹.

وما ورد من استخدام صيغة اسم فعل أمر في الأحاديث النبوية ما وقع في قوله (صلى الله عليه وسلم، فيما روي عن العرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، يَقُولُ: وَعَظَّنَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-

مَوْعِظَةً وَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّهُا مَوْعِظَةٌ مُودَعٍ فَأَوْصَيْنَا قَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»⁵⁰.

فقوله (صلى الله عليه وسلم): (عَلَيْكُمْ) و(إِيَّاكُمْ) هما اسما فعل أمر أتى بهما الرسول صلى الله عليه وسلم ليطابق مع مقصده العام، وما يريد الإفصاح عنه، وهو التمسك بالسنة والصبر على ما يصيب المتمسك من المضض في ذلك، وقد قيل: إنَّ هذا هو المراد بعض النواجد عليها، وكذلك التحذير من ابتداع الأمور التي ليس لها أصل في الشرع، وهذان أمران فيهما من الصعوبة ما فيهما إذ مَنْ وقع في محدثات الأمور وقع في البدعة والضلالة، فالقول باسم فعل الأمر يكون أبلغ وأؤكد من فعل الأمر الصريح لخطورة الحدث وعظمة أمره، وهذا ما جعل الرسول صلى الله عليه وسلم أن يستخدمهما ليبين مدى خطورة الابتعاد عن سنته وطريقته، فبيّن حجم خطورة ترك سنته بكلمة واحدة، فمعاني أسماء الأفعال، أمراً كانت أو غيره -كما قلنا- أبلغ وأكد وأكثر اختصاراً، فأوقع في النفوس من معاني الأفعال التي يقال أنَّ هذه الأسماء بمعناها، إذ إنَّ الأصل في (عليكم) هو (الزموا وتمسكوا بها) والأصل في (إياكم) هو (الابتعاد عنها)، ومن هنا يمكننا القول: أنَّ لاسم الفعل مع وظيفته وهو طلب حصول شيء دلالتين أخيرين وهما الاختصار وبيان المبالغة فيه.

2- دلالة اسم الإشارة (هذا):

أسماء الإشارة هي أسماء تدل على مسمى وإشارة إليه، أو "ما يدلُّ على مُعينٍ بواسطة إشارة حِسِّيَّةٍ باليدِ ونحوها، إن كان المشارُ إليه حاضراً، أو إشارة معنويَّة إذا كان المشارُ إليه معنًى، أو ذاتاً غيرَ حاضرة"⁵¹، والمشار إليه إمَّا واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكل واحد منها إمَّا مذكروا إمَّا مؤنث، وإذا كان المشار إليه بعيداً لحقته كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً، فيشار إلى المكان القريب بـ(هنا أو هاهنا)، نحو: {إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ}، وللبعيد بهناك أو ههناك أو هنالك أو هنا أو ههنا أو هنت أو ثم، نحو: {وَأَرْزَلْنَا ثُمَّ الْآخَرِينَ}⁵²، يقول ابن جني: "وأما أسماء الإشارة ف(هَذَا) للحاضر والثنية في الرفع (هَذَانِ) وفي النصب والجر (هَذَيْنِ) وَ (ذَلِكَ) للغائب والثنية (ذَانِكَ) و(هَذَيْنِ) وَ (هَاتَيْنِ) وتلك وتيك وتانك وتينك) وَالْجَمْعُ (هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَا) مَمْدُودٌ وَمَقْصُورٌ وَ (أُولَئِكَ وَأُولَآكَ) مَمْدُودٌ وَمَقْصُورٌ وَ (هَآ) فِي جَمِيعِ هَذَا حَرْفٌ مَعْنَاهُ التَّنْبِيهُ وَإِنَّمَا الْإِسْمُ مَا بَعْدَهُ وَ (الْكَافُ) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لِلخُطَابِ وَهِيَ حَرْفٌ لَا اسْمٌ"⁵³.

فالأسماء الإشارة وضعت ليشار بها إلى الأشياء المشاهدة المحسوسة، نحو (هذا الفتى أكبر من هذا)، أو الأشياء غير المشاهدة وغير ما يدركه الحس، وذلك مجازاً لتنزيله المنزلة المحسوس المشاهد وذلك نحو {وتلك الجنة التي أوردتموها بما كنتم تعملون} [الزخرف: 72]، ونحو (أعجبني هذا الرأي)

فالجنة غير مشاهدة والرأي غير محسوس ولا مشاهد، وهذا يعني أنّ وظيفة الأسماء الإشارة التعيين والتحديد وتنبيه المخاطب ليركز على الشيء المشار إليه⁵⁴، وقد تؤدي تلك الأسماء وظائف أخرى في تركيب وسياق بلاغي خاص، فيكون لها معنى دلاليّاً خاصاً يتعلق بالتركيب الوارد فيه، كورود لفظ (هذا) في حديث مروي عن معاذ بن جبل إذ يقول، قال صلى الله عليه وسلم: ((...أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَاكٍ ذَلِكَ كُلُّهُ؟)، قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ فَقَالَ: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟، قَالَ: "ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أَوْ قَالَ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟))⁵⁵.

فقوله: (كف عليك هذا) أي: كف عليك لسانك، لقوله (أخذ بلسانه)، ف(هذا): إشارة إلى اللسان، والتقدير: كف اللسان عليك؛ أي: احفظه عن أن يوقع عليك ضرراً وهلاكاً، ولا تتكلم بما لا يعينك؛ لأن من كثر كلامه كثرت سقطته، ومن كثرت سقطته، كثرت ذنوبه، إذ في كثرة الكلام مفسد لا تحصى، وكان يستطيع الرسول أن يستخدم كلمة اللسان بدلاً من اسم الإشارة إلا أنه "لم يقل: كفّ عليك لسانك، بل أخذ بلسانه وقال: كفّ عليك هذا، لأنه إذا حصل الفعل رأت العين وانطبعت الصورة في القلب بحيث لا ينسى، والمسموع ينسى لكن المرئي لا ينسى، بل يبقى في صفحة الذهن إلى ما شاء الله عز وجل"⁵⁶.

ومن هنا يمكن القول: إنّ اسم الإشارة في هذا التركيب النبوي مع تأدية دلالته العامة وهو تعين مسمّاه وتحديدده، له دلالة وأثر بلاغي آخر، استخدمه الرسول ليثير المتلقي وينبهه لأمر اللسان وآفته، فاسم الإشارة في هذا التركيب له دلالات أخرى كأنطباع الصورة وتعينها في الذهن أو تحقير الأمر، يقول (أبو العلا المباركفوري): "(قال كف) الرواية بفتح الفاء المشددة أي امنع (هذا) إشارة إلى اللسان، وتقدير المجرور على المنصوب للاهتمام به، وتعديته بعلی للتضمنين أو بمعنى عن، وإيراد اسم الإشارة لمزيد التعيين أو للتحقير، وهو مفعول كف"⁵⁷، ومما لا ريب فيه أنّ من أبرز أغراض الإشارة التحقير ويكون بلفظ القريب والبعيد أيضاً، فلفظ القريب يراد به استحضار ضعف المشار إليه وحقارته، وذلك نحو قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ} [الأنبياء: 36]، والبعد يقصد به بعده في الانحداد والانحطاط عن منزلة المشير أو الخاطب، نحو قوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ}⁵⁸، فإسم الإشارة في قول الرسول وظيفة ازدواجية وهي: التعيين عن طريق الإشارة إلى اللسان، وتحقير الأمر في آن واحد وهذا مما لا ريب فيه يدلّ على البلاغة النبوية.

3- دلالة إثارة فعل المضارع على الماضي:

يقول ابن يعيش في حدّ الفعل: "أمّا الفعل فكلُّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان"⁵⁹، وقد أشار النحاة إلى تقسيم الفعل من حيث دلالتها على الزمن، فقسموا الأفعال إلى ماضٍ

ومستقبل وحال، يقول سيبويه في ذلك: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهَبَ وَسَمِعَ وَمَكْتُ وَحُمِدَ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتُل واضرب، ومخبراً: يَقتُل وَيذهب وَيضرب وَيُقتل وَيُضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة"⁶⁰.

ويرى د. تمام حسان: أن هذا التقسيم ينظر إلى بنية الفعل وما تدلّ عليه من زمن صرفي، فقد يختلف هذا الزمن عن الزمن النحوي لأنّ الزمن النحوي قد يحدد داخل السياق، وقد أشار النحاة إلى دور السياق في تحديد الزمن، ففعل الماضي قد يدل على الحال والمستقبل في بعض السياقات، يقول تمام حسان: "ومعنى إتيان الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة أن الزمن هنا وظيفة الصيغة المفردة، ومعنى أن الزمن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق أن الزمن في النحو وظيفة السياق وليس وظيفة صيغة الفعل، لأنّ الفعل الذي على صيغة فعل قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدلّ فيه على الماضي"⁶¹.

والجملة الفعلية بصورها المتنوعة تختلف من ناحية الدلالة عن الجملة الاسمية، فوظيفة الاسم هي الثبوت والاستقرار ووظيفة الفعل هي الحدوث والتجدد⁶²، يقول السبكي: "الفعل يدلّ على التجدد ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً، غير أنّ التجدد الذي يدلّ عليه الماضي المراد به الحصول، والمضارع يدلّ على التجدد بمعنى أنّ من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى"⁶³.

فبما أنّ السياق له دور في تحديد زمن الفعل وبما أنّ لكل فعل ملحظ دلالي ووظيفة بلاغية خاصة به، قد يُفضّل في الكلام البليغ استخدام صيغة على صيغة أخرى لثراء النص وإعطائه معانٍ إضافية ووظائف دلالية لا يمكن الحصول عليها إلا بواسطة هذه الصيغة، ومن ذلك ما وقع في الحديث الشريف في قوله صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ أَوْ لِيَصُمْتُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ))⁶⁴.

ففعل (يؤمن) في قوله صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ))، جاء على صيغة المضارع ويقصد به الماضي، أي: من كان آمن بالله، وقد عدل الرسول صلى الله عليه وسلم من الماضي إلى المضارع ليدل الزمن على استمرار الإيمان وتجده، لأنّ صيغة الماضي وإن دلت على التجدد فهو تجدد حاصل في زمن مضى، جاء في (إعراب الأربعة حديثاً النووي): "وقوله: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر)، قال بعضهم: التقدير: من كان آمن، إلا أنّه عدل إلى المضارع قصداً، لاستمرار الإيمان وتجده بتجدد أمثاله وفقاً فوقفاً"⁶⁵، وقد وقع مثل ذلك في قوله تعالى: ((كَيْفَ

تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَفْوَاحًا)) البقرة: 28، يقول السمين الحلبي: "وجاء (تكفرون) مضارعاً لا ماضياً لأنَّ المنكَّر الدوامُ على الكفر، والمضارعُ هو المُشعرُ بذلك، ولئلا يكونَ ذلكَ توبيخاً لمن آمنَ بعد كُفْر" ⁶⁶.

إذاً، فلفعل المضارع (يؤمن) معنى دلالياً يناسب السياق وما يريد الرسول صلى الله عليه وسلم إيصاله للمخاطب، إذ لهذه الصيغة وظيفة الاستمرارية والدوام والشمولية على عكس الماضي الذي يقيد زمنه، فمن كان يؤمن بالله إيماءً دائماً كاملاً، فليقل خيراً وليكرم جاره وضييفه.

نتائج البحث:

1- عنيت الدراسة بالكشف عن موضوع مهم لم يخصّه الباحثون بالدرس والتحليل، فعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات حول الأربعين النووية، إلا أنّهم لم يتناولوا موضوع الدلالة النحوية، لذا كان من الجيد والمهم أن تظهر الدلائل النحوية فيه.

2- يمكن التعبير عن معنى واحد وأدائه بأساليب عديدة، وطرائق مختلفة ومتنوعة، بوضعها في تراكيب نحوية دقيقة، عن طريق العدول عن إثارة بعض التراكيب على الأخرى، أو حذف بعض العناصر التركيبية وذكر بعضها الآخر، وغير ذلك، وهذا ما لاحظناه في الأحاديث الشريفة في الأربعين النووية.

3- تتميز الكتاب (الأربعين النووية) عموماً بملامح تركيبية دلالية عديدة، تشمل دلالة عناصر النحوية كدلالة (حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء، واسم الإشارة، دلالة التنوع في استعمال الحال، إثارة بعض الأفعال والجمل على بعض)، وهذا ومما لا شك فيه يدل على فصاحة الرسول صلى الله عليه وسلم، والبلاغة العالية في التعبير، والأسلوب اللغوي الرصين.

4- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة وقد يأتي الخبر معرفة أيضاً ويكون ل(أل) التعريف حينئذ أكثر من دلالة كالقصر والحصر والمبالغة في الأمر كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة)، إذ يمكن القول: أنّ الدين كله النصيحة على طريق قصر الصفة على الموصوف، أو أنّ الدين أفضله وأكملها النصيحة على سبيل المبالغة، كقول العرب: المال الإبل.

5- أجاز النحاة أن يكون للمبتدأ خبران فصاعداً، سواء إذا كانت الأخبار مختلفة معنى ولفظاً، أو خبران مختلفان لفظاً، متحدان معنى (هذا حلو حامض)، كما يجوز أن يعطف الأخبار بعضها على بعض، فيكون حينئذ للتركيب معنى يختلف عن معنى القول بالتعدد، ففي قول ابن مسعود رضي الله عنه: (وهو الصادق المصدوق) تعدّد الخبر، وكان يستطيع ابن مسعود رضي الله عنه أن يأتي بحرف عطف، فيقول: (الصادق والمصدوق)، إلا أنّ تعدّد الخبر هنا أكثر بلاغةً من استخدام العطف، وذلك لأنّ الخبر ركنٌ أساسيٌّ في الجملة، فالإخبار بأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم صادق لا يقلُّ أهمية عن الإخبار بأنّه مصدوق، ولو جاء بالعطف في هذا الأداء التعبيري لاحتتمل أن يكون الخبر الأول

أكثر أهمية من الخبر الثاني الذي ربط بالأول بواسطة حرف العطف، كما أنّ هذا النمط التركيبي أكثر ايجازاً، وأوقع في النفوس قياساً بالأنماط الأخرى كالنمط التركيبي المكرّر للمبتدأ قبل كلّ خبر.

6- قد تتعدد الجمل الحالية في نص ما وتكون لترتيب هذه الجمل الحالية داخل النص دلالات متعددة ومعان بلاغية مختلفة، إذ تتقدم الجملة على الأخرى بحسب الأهمية في السياق والغرض المراد منها، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (وَمَطْعُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذْيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لَهُ)، فالتنوع في استعمال الجملة الاسمية والفعلية وتقديم بعضها على الأخرى في قوله صلى الله عليه وسلم أدى إلى امتداد الملابس منذ نشأة الإنسان إلى كبره، فوظيفة الجملة الاسمية الواقعة حالاً في هذا التركيب استمرارية الزمن والحدث وإثباته ووظيفة الجملة الفعلية امتداد ملابس الفاعل منذ نشأة الأولى، وهذا ممّا لا شك فيه يدلّ على بلاغة قوله صلى الله عليه وسلم وفصاحة لسانه.

7- يعدّ استخدام أسماء الأفعال أوقع في النفوس من معاني الأفعال التي يقال أنّ هذه الأسماء بمعناها، إذ إنّ هذه الأسماء أوكد وأبلغ وأكثر اختصاراً فالأصل في (عليكم) هو (الزموا وتمسكوا بها) والأصل في (إياكم) هو (الابتعاد عنها)، وهذا ما جعل الرسول صلى الله عليه وسلم أن يستخدمهما في كلامه وتحديداً في قوله: (عليكم بسنتي) ليبين مدى خطورة الابتعاد عن سنته وطريقته، التي تكون سبباً في انتشار الفساد بين المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606 هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، (1420 هـ).
- ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي الشافعي (ت: 852 هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة- بيروت، (1379 هـ / 1959 م).
- ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392 هـ)، اللّمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العلمية- بيروت، ط2 (1405 هـ - 1985 م).
- ابن عثيمين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: 1421 هـ)، شرح الأربعين النووية، دار الثريا للنشر، (د.ت).
- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله القريشي الهاشمي المصري (ت: 769 هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر- دمشق، (1985 م).

- ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائفي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب، (1410هـ - 1990م).
- ابن هشام: جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت-لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- ابن هشام: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع-سوريا، (1404هـ/1984م).
- ابن يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، (1422 هـ - 2001م).
- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بـ(سبويه) (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، ط1، (1386هـ-1966م).
- أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، صحيح مسلم، دار الجيل بيروت، ودارالأفاق الجديدة. بيروت، (د.ت).
- أبو العلا المباركفوري: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت: 1353هـ)، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية- بيروت، (د.ت).
- البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: 458هـ)، السنن الكبرى وفي ذيله الجواهر النقي، مجلس دائرة المعارف النظامية- الهند- حيدرآباد، ط1، (1344هـ).
- تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب- القاهرة، ط5، (1427هـ-2006م).
- الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت: 471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط3، (1413هـ - 1992م).
- حسني عبد الجليل يوسف، إعراب الأربعين حديثاً النووية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع- القاهرة، (1431هـ-2010م).
- حمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ط1، القاهرة-مصر-دار الشروق، (1983م).

- الخطيب التبريزي: محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، (المتوفى: 741هـ)، مشكاة المصابيح: المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط3، (1985م).
- رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآبادي (ت: 688هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، (1428هـ- 2007م).
- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، (1993م).
- زينب مديح جبارة النعيمي، الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، مجلة واسط للعلوم الإنسانية- كلية التربية الأساسية.
- السبكي: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى: 773 هـ)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، المحقق: الدكتور عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط1، (1423 هـ - 2003 م).
- السكاكي: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت: 626هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، (1407هـ - 1987م).
- السمين الحلبي: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت).
- السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، إيتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1394هـ- 1974م).
- الطيبي: شرف الدين الحسين بن عبد الله (743هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، المحقق: د. عبد الحميد هندراوي، مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة - الرياض، ط1، (1417 هـ - 1997م).
- عباس حسن (ت: 1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف- القاهرة- مصر، ط15، (د.ت).
- علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، التعريفات، تحقيق: عادل أنور خضر، دار المعرفة- بيروت- لبنان، ط1، (1428هـ/ 2007م).
- العليمي ياسين بن زين الدين، حاشية يس على التصريح، مخطوطة جامعة ملك سعود، (1061هـ).
- العيني: بدر الدين محمود بن أحمد (ت: 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (د.ت).

- الغلايني: مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية: د. عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط8، (1428هـ- 2007م).
- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر-عمان- الأردن، ط3، (1430هـ - 2009م).
- فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، دار عمار- عمّان- الأردن، ط2، (1428هـ- 2007م).
- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك للطبع والنشر والتوزيع- القاهرة، ط2، (1421هـ-2000م).
- نديرة طيب الحاج مبصر بن ابراهيم، وأسماء خلف، الدلالة النحوية وتجلياتها في القرآن الكريم، المجلة الأكاديمية العالمية- جامعة جوف السعودية، العدد: 1 (1)، (2019م).
- النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (المتوفى: 303هـ)، السنن الكبرى، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، (1421هـ - 2001م).
- النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، شرح النووي على مسلم، المستقى (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2، (1392هـ).

الاحالات

- ¹ حمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ط1، القاهرة-مصر-دار الشروق، 1983م، 40.
- ² علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، التعريفات، تحقيق: عادل أنور خضر، دار المعرفة- بيروت- لبنان، ط1، 1983م، ص 104.
- ³ الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت: 471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دارالمدني بجدة، ط3، (1413هـ - 1992م، ص 49-50.
- ⁴ زينب مديح جبارة النعيمي، الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، مجلة واسط للعلوم الإنسانية- كلية التربية الأساسية، ص10.
- ⁵ نديرة طيب الحاج مبصر بن ابراهيم، وأسماء خلف، الدلالة النحوية وتجلياتها في القرآن الكريم، المجلة الأكاديمية العالمية- جامعة جوف السعودية، العدد: 1 (1)، (2019م، ص 31.
- ⁶ فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك للطبع والنشر والتوزيع- القاهرة، ط2، (1421هـ- 2000م 9/1.
- ⁷ المرجع نفسه، 18/1.
- ⁸ الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص 81.
- ⁹ ابن الحاجب، 241/1

- ¹⁰ ابن يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، (1422 هـ - 2001م، 94/1).
- ¹¹ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بـ(سيبويه) (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، ط1، 1966م، 130/2.
- ¹² المرجع نفسه، 69/3.
- ¹³ ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب، 1990م، 287/1.
- ¹⁴ النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، شرح النووي على مسلم، المسمى بـ(المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2، (1392هـ)، 132/5.
- ¹⁵ العيني: بدر الدين محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د.ت)، 274/13.
- ¹⁶ الطيبي: شرف الدين الحسين بن عبد الله (743هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، المحقق: د. عبد الحميد هندواوي، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - الرياض، ط1، 1997م، 603/2.
- ¹⁷ الخطيب التبريزي: محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، (المتوفى: 741هـ)، مشكاة المصابيح: المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط3، 1985م، 565/1.
- ¹⁸ رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآبادي (ت: 688هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، 252/1.
- ¹⁹ السكاكي: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت: 626هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 213.
- ²⁰ الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص 177.
- ²¹ صحيح مسلم، مرجع سابق، 53/1.
- ²² الطيبي، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، مرجع سابق، 3182/10.
- ²³ ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي الشافعي (ت: 852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، 138/1.
- ²⁴ سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 83/2.
- ²⁵ الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، المفصل في صناعة الإعراب، المحقق: علي بوملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993م، ص 46.
- ²⁶ ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله القريشي الهاشمي المصري (ت: 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - دمشق، 1985م، 242/1.
- ²⁷ المرجع نفسه، 242/1.
- ²⁸ صحيح مسلم، مرجع سابق، 44/8.
- ²⁹ العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مرجع سابق، 130/15.

- ³⁰ السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 236/3.
- ³¹ ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب، 310/3.
- ³² الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، مرجع سابق، ص 44.
- ³³ النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (المتوفى: 303هـ)، السنن الكبرى، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 2001م، 214/10.
- ³⁴ ابن هشام: جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت-لبنان، (د.ط)، (د.ت)، 286/3.
- ³⁵ المرجع نفسه، 661/3.
- ³⁶ صحيح مسلم، مرجع سابق، 44/8.
- ³⁷ النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، شرح النووي على مسلم، مرجع سابق، 190/16.
- ³⁸ العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مرجع سابق، (23/146).
- ³⁹ فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، مرجع سابق، 167/3.
- ⁴⁰ العليبي ياسين بن زين الدين، حاشية يس على التصريح، مخطوطة جامعة ملك سعود، 1061هـ، 117/2.
- ⁴¹ الغلايني: مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية: د. عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط8، 2007، 101-100/3.
- ⁴² الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، المفصل في صناعة الإعراب، المحقق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993م، ص 44.
- ⁴³ صحيح مسلم، مرجع سابق، 85/3.
- ⁴⁴ الطيبي، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، مرجع سابق، 2097/7.
- ⁴⁵ ابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606 هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ، 531/1.
- ⁴⁶ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مرجع سابق، 3/3.
- ⁴⁷ (ابن الحاجب، 2007م: 165/3)
- ⁴⁸ فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، مرجع سابق، 37/4.
- ⁴⁹ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مرجع سابق، 4-3/3.
- ⁵⁰ البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: 458هـ)، السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، مجلس دائرة المعارف النظامية- الهند- حيدرآباد، ط1، 1344هـ، 195/10.
- ⁵¹ الغلايني: مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، مرجع سابق، ص 127.

- ⁵² ابن هشام: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا، 1984م، ص 181.
- ⁵³ ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، اللع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العلمية- بيروت، ط2، ص 104.
- ⁵⁴ فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، مرجع سابق، 82/1.
- ⁵⁵ النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (المتوفى: 303هـ)، السنن الكبرى، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 2001 م، 214/10.
- ⁵⁶ ابن عثيمين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: 1421هـ)، شرح الأربعين النووية، دار الثريا للنشر، (د.ت)، ص 306.
- ⁵⁷ أبو العلا المباركفوري: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت: 1353هـ)، تحفة الأحوذ بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية- بيروت، (د.ت)، 305/7.
- ⁵⁸ فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، مرجع سابق، 83/1.
- ⁵⁹ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مرجع سابق، 204/4.
- ⁶⁰ المرجع نفسه، 12/1.
- ⁶¹ تَمَام حَسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب- القاهرة، ط5، ص 104.
- ⁶² (الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص 175، معاني الأبنية في العربية، دار عمار- عمان- الأردن، ط2، 2007م، ص 9-10.
- ⁶³ السبكي: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى: 773 هـ)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، المحقق: الدكتور عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط1، 316/1.
- ⁶⁴ صحيح مسلم، مرجع سابق، 149/1.
- ⁶⁵ حسني عبد الجليل يوسف، إعراب الأربعين حديثاً النوويّة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع- القاهرة، 2010م، ص 111.
- ⁶⁶ السمين الحلبي: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت)، 237/1.